

Distr.: General
4 February 2020
Arabic
Original: English

التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين. وفي الفقرة 97 من ذلك القرار، طلب المجلس إليّ أن أقدم تقريرا أوليا من مستوى استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير عن آخر المستجدات تُقدَّم كل أربعة أشهر. وفي القرار 2368 (2017)، طلب إليّ المجلس أن أواصل تقديم تقارير من مستوى استراتيجي كل ستة أشهر، تبيّن خطورة التهديد، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

2 - وهذا التقرير هو تقريري العاشر عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسلام والأمن الدوليين[2]. وقد أعدَّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[3]، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

3 - ويسلط التقرير الضوء على استمرار نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في أجزاء من العراق وزيادة النشاط في مناطق معينة من الجمهورية العربية السورية. وخارج مناطق النزاع، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يعتمد على الهجمات المستوحاة من التنظيم لإثبات أهميته، في حين أنه يعمل بنشاط على

---

(1) أُدرج في القائمة باسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612.

(3) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب القرارين 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات.



20-00723 (A) 060220 060220


إعادة بناء قدرته السابقة على توجيه العمليات الدولية المعقدة. ونظرا لارتفاع عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن هذه المسألة لا تزال مطروحة بحدة، وستظل تشكل تهديدا في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ثانيا – تقييم التهديدات

ألف – لمحة عامة عن التهديدات/الشرق الأوسط

4 – بعد أن فقد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام السيطرة على الأراضي في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس 2019، تكيَّف التنظيم من خلال إعادة تشكيل نفسه ليصبح شبكة سرية في البلد، على غرار ما قام به بعد فقدان السيطرة على الأراضي في العراق في عام 2017. وفي حين انخفض المستوى العام للعنف المتصل بتنظيم الدولة الإسلامية، لا تزال الجماعة تشكل تهديدا كبيرا، وقد انتقلت إلى استخدام تكتيكات المتمردين، في ظل استمرار الهجمات في أنحاء مختلفة من البلد. وفي المناطق النائية من العراق، واصل تنظيم الدولة الإسلامية شن هجمات على نقاط التفتيش الرسمية والهياكل الأساسية والمسؤولين.

5 – وفي عام 2019، أطلقت حكومة العراق عملية إرادة النصر، التي تهدف إلى طرد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من المناطق النائية. ويعتقد التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أن التنظيم يضم نحو 000 11 مقاتل في العراق. وتشير الأرقام التي جمعتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، من ناحية أخرى، إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية لديه 662 4 مقاتلا. ويمكن أن يعزى التباين بين أرقام البعثة وأرقام التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الاختلاف في تصنيف المقاتلين النشطين ومن يقدِّمون لهم الدعم اللوجستي والمتعاطفين معهم.

6 – ولا تزال هناك تحديات تواجه تأمين الحدود بين الجمهورية العربية السورية والعراق، وبمقدور المقاتلين العبور في كلا الاتجاهين. وازداد نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي دير الزور والحسكة، ولوحظ ارتفاع حاد في الهجمات التي تستهدف التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة المحلية غير التابعة للدولة في شمال شرق الجمهورية العربية السورية.

7 – وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية، أبي بكر البغدادي[(4)]، على إثر عملية نفِّذت في محافظة إدلب في الجمهورية العربية السورية. وتوفي المتحدث باسم التنظيم، أبو الحسن المهاجر، لاحقاً في غارة جوية في مكان قريب. وأُعلن أبو إبراهيم الهاشمي القرشي قائداً جديداً لتنظيم الدولة الإسلامية في 31 تشرين الأول/أكتوبر. وترى بعض الدول الأعضاء أن أبا إبراهيم هو أمير محمد سعيد عبد الرحمن المولى، نائب البغدادي سابقاً، ولكن هذا لم يتأكد بعد.

8 – وقد أضحى تنظيم الدولة الإسلامية يركز بشكل متزايد على مقاتليه ومعاليهم في العراق والجمهورية العربية السورية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، حث البغدادي على بذل جهود لتحريرهم من مرافق الاحتجاز والتشريد. ويؤدي هذا الوضع إلى زيادة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي فيما يتعلق بمخيم

(4) مدرج في القائمة باسم إبراهيم عواد إبراهيم علي البدري السامرائي (QDi.299).

الهول، فضـــلا عن مرافق الاحتجاز في المنطقة، على نحو ما جرى تأكيده في تقريرَيَّ الثامن والتاســـع المقدَّمين عملا بقرار مجلس الأمن 2368 (2017).

9 - ويضم مجموع عدد نزلاء مرافق الاحتجاز والتشريد في شمال شرق الجمهورية العربية السورية أكثر من 000 100 شـــخص. وأكثر من 000 70 من هؤلاء هم من النســـاء والأطفال المقيمين في مخيم الهول. وهناك تفاوت كبير في الجرائم المزعومة التي يحتمل أن تكون النساء من بين سكان هذا المخيم قد ارتكبنها، هذا إن وجدت، ومدى التزامهن بأيديولوجية تنظيم الدولة الإســـلامية. وتقود بعض النســـاء المتطرفات في ملحق مخيم الهول، الذي يضم نساء أجنبيات وأطفالهن، ''الحسبة''، أو شرطة الأخلاق، في المخيم، وقيل إنهن قد قتلن امرأتين أخريين على الأقل بســـبب ســـلوكهما ''غير الأخلاقي''. وتفيد التقارير بأن عدد الذكور الذين هم في ســـن القتال قد انخفض مع عودة بعض العراقيين مؤخرا إلى العراق. وتقدِّر إحدى الدول الأعضاء أن هناك الآن 000 6 سوري و 000 2 عراقي و 000 2 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبذلك يصل عدد الذكور الذين هم في سن القتال إلى 000 10 شخص.

10 - ومن الصـعب توفير خدمات الأمن والشـرطة لترتيبات الاحتجاز المرتجلة الحالية للمشـتبه في أنهم من مقاتلي تنظيم الدولة الإسـلامية ومؤيديهم ومُعاليهم. وتجد بعض الدول الأعضـاء صـعوبة في الاتصـال بالسـلطات المحلية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في المنطقة، التي لا تزال هي نفسـها غير متأكدة من المدة التي يمكن أن تســـتمر خلالها في إدارة مرافق الاحتجاز وعلى أي أســـاس يمكنها القيام بذلك. وتفيد التقارير بأن عدة مئات من الأفراد المشتبه في انتسابهم لتنظيم الدولة الإسلامية، ومنهم المقاتلون، قد فروا في تشرين الأول/أكتوبر 2019[5].

11 - وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن المرافق غير الملائمة والمكتظة قد تشـــكل تربة خصـــبة لليأس ولنزعة التطرف المفضـي إلى العنف ، ولا سـيما في حالة الشـباب، وهو ما يهدد بإفشـال محاولات إعادة تأهيلهم ويؤدي إلى احتمال أن يصبح الكثيرون منهم من المتطرفين العنيفين القساة. وتشير بعض الدول الأعضاء، وفقا للمسـؤولية المنوطة بها إزاء رعاياها، إلى أن أفضـل طريقة لمعالجة هذه المسـألة هي السـعي إلى إعادة الأفراد المرتبطين بتنظيم الدولة الإسـلامية إلى أوطانهم، بينما لا تزال دول أخرى تحجم عن قبول العائدين. وترى بعض الدول الأعضاء أن بعض برامج الإعادة إلى الوطن تظهر عليها بوادر النجاح، ومن المرجح أن يقلل من التهديد الذي يشكله الأفراد الذين أعيدوا إلى أوطانهم.

12 - ولا تزال مشـــكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب مطروحة بحدة، حيث تواصـــل الدول الأعضـــاء تقدير أن ما بين نصـــف وثلثي الأشـــخاص المنضـــمِّين إلى ما يســـمى بالخلافة، ويتجاوز عددهم 000 40 شـــخص، ما زالوا على قيد الحياة. وســـيظل المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأتباع تنظيم الدولة الإسلامية يشكلون تهديدات إرهابية في الأجل القصير والمتوسط والطويل على نطاق أكبر بكثير مما كان عليه الحال مع تنظيم القاعدة ابتداء من عام 2002 فصاعدا، استنادا إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الضالعين في تنظيم الدولة الإسلامية.

13 - وفي بعض مناطق النزاع خارج العراق والجمهورية العربية السـورية، لا يمثل تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام أقوى جماعة إرهابية. فالجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة تهيمن على منطقة السـاحل والصـومال واليمن على وجه الخصـوص. ولا يزال وجود تنظيم الدولة الإسـلامية في أفغانسـتان مصـدر قلق

(5) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

بالغ للدول الأعضاء. وقد تعرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان (QDe.161) لنكسات كبيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لكنه أظهر قدرة على الصمود في الماضي ولا يزال يُعتقد أنه يشكل تهديداً خطيراً.

14 – وقد كان تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا في حوض بحيرة تشاد فرعاً نشطاً للغاية من فروع تنظيم الدولة الإسلامية خلال النصف الثاني من عام 2019. فقد أبقى على وتيرة عالية من الهجمات، وأفادت التقارير أنه استولى على غنائم حرب كبيرة من الأسلحة والأعتدة وغيرها من الإمدادات خلال الغارات التي شنها على قوات الأمن النيجيرية[6]. كما عزّز صلاته بتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الذي اعتمد أساليبه وتقنياته وإجراءاته لزيادة التضييق على قوات الدفاع والأمن في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

15 – ولم يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حتى الآن من إعادة تشكيل قدرته على الاضطلاع بعمليات خارجية، ولا يزال يعتمد على الهجمات المستوحاة من التنظيم لإثبات أهميته خارج مناطق النزاع. وفي العادة، هذه الهجمات لا يعوَّل عليها أو يكون لها تأثير محدود، وتفيد الدول الأعضاء بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يعمل بنشاط على إعادة بناء قدرته السابقة على توجيه العمليات الدولية المعقدة. وقد ظهرت وثائق في الجمهورية العربية السورية تتعلق بخطة وُضعت داخل تنظيم الدولة الإسلامية لإعادة تشكيل هيكل بغرض مساعدة منفذي العمليات في أوروبا في تخطيط الهجمات وتنفيذها. وعلى الرغم من نقاط الضعف التي تعتري القيادة والتحكم في الوقت الراهن، لا يزال خطر تنفيذ هجوم بهذا التعقيد قائما، ولا سيما من جانب منفذي العمليات من ذوي الخبرة والقادرين على العمل بصورة مستقلة.

16 – وتفيد التقديرات الحالية أن الاحتياطيات المالية المتاحة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تتراوح بين 100 مليون دولار و 300 مليون دولار. كما أن الجرأة المتزايدة التي أبان عنها التنظيم في الأنشطة التي يضطلع بها في كل من العراق والجمهورية العربية السورية تمتد أيضا لتشمل أنشطة جمع الأموال. فابتزاز السكان من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في منطقتي دير الزور والحسكة في الجمهورية العربية السورية يتم بصورة أوضح[7]. وفي العراق، هناك تقارير تفيد بأن خلايا تنظيم الدولة الإسلامية تجمع الأموال عن طريق إقامة نقاط تفتيش وهمية يديرها أشخاص متنكرون في زي أفراد الجيش العراقي أو ميليشيات الحشد الشعبي. وواصل التنظيم في العراق أيضا ابتزاز الأموال من المؤسسات التجارية المحلية. ولا يزال حاملو النقدية ومنشآت الخدمات المالية غير المسجلة أكثر الوسائل شيوعا لتحويل الأموال التي يرسلها ويتلقاها تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يحتفظ بشبكة من حاملي النقدية القادرين على نقل الموارد عبر الحدود بتكاليف معاملات محدودة.

17 – وهناك تقارير تفيد بأن الأموال تصل إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومعاليهم في مرافق الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية، ويحوَّل جزء منها على الأقل عن طريق القنوات المصرفية التقليدية. ويمكن أن تنطوي هذه الأساليب على تحويلات برقية إلى حسابات في البلدان المجاورة يتم جمعها فيما بعد وإرسالها إلى المستفيدين. وهناك منشأة خدمات مالية واحدة على الأقل تعمل في مخيم الهول للمشردين

(6) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(7) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

داخلياً[8]. وقد تنتهك هذه المعاملات، حتى وإن كانت تتم بدافع وجود روابط أســـرية، تدابير الجزاءات التي تحظر تمويل الإرهاب.

18 - ولا يزال تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأعتدة ومكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة والسلائف يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في مناطق النزاع. وتفيد التقارير بأن الأسلحة القادمة من ليبيا لا تزال تجد طريقها إلى حوض بحيرة تشـــاد ومنطقة الســـاحل، مما يزيد من قدرات المنظمات الإرهابية في هاتين المنطقتين. ولا تزال الدول الأعضـــاء تشـــعر بالقلق إزاء تكييف المنظومات الجوية غير المأهولة لأغراض إرهابية. كما استُخدمت شركات صورية أنشأها تنظيم الدولة الإسلامية بالقرب من المنطقة الأساسية لنقل الأموال وشراء تكنولوجيا المنظومات الجوية غير المأهولة[9].

باء - الاتجاهات الإقليمية

1 - أفريقيا

19 - وفقا للدول الأعضـاء، انخفض عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإســلامية في جنوب ليبيا إلى ما بين 100 و 200 مقاتل. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى سلسلة من الهجمات الجوية التي استهدفت معاقل تنظيم الدولة الإســـلامية حول مرزق في أواخر تشـــرين الأول/أكتوبر وأوائل تشـــرين الثاني/نوفمبر 2019. ويقال إن بعض أعضـاء التنظيم غادروا ليبيا باتجاه مناطق نزاع أخرى في منطقة الســاحل وحوض بحيرة تشــاد، وهو ما أســـهم كذلك في انخفاض عدد مقاتلي التنظيم في جنوب ليبيا. وعلى الرغم من أن هذه الغارات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية أدت إلى مقتل بعض الشخصيات القيادية، فقد احتفظ التنظيم بالقدرة على شـــن عمليات كرٍّ وفرٍّ في مدن الفقهاء وغدوة وســـبها في جنوب ليبيا. كما أُلقي القبض على أعضاء منتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مدن أجدابيا ودرنة ومصراتة الواقعة في شمال البلاد. ولا تزال هناك خلايا تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية على الساحل الليبي.

20 - وأعربت الدول الأعضـاء عن مخاوفها من أن يحاول تنظيم الدولة الإسـلامية شـن هجوم بغرض الدعاية على حقول النفط في جنوب غرب ليبيا. ولم يحقق شـــريط الفيديو الذي نشـــره تنظيم الدولة الإسـلامية في ليبيا في 5 كانون الأول/ديسـمبر 2019، والذي أظهر القتل الوحشـي لموظفي الخدمة المدنية في مدينة الفقهاء، سـوى نجاح محدود في إثبات أهمية التنظيم داخل شـبكة تنظيم الدولة الإسـلامية ككل. ومع ذلك، يؤكد شـــريط الفيديو الذي أعدّه التنظيم وقدرتُه الواضـــحة على مواصـــلة شـــن الهجمات في الجنوب على الرغم من النكسات الأخيرة التي مني بها استمرارَ قدرته على الصمود. ومع انخفاض عدد عناصر التنظيم في ليبيا، انخفضت الأعباء المالية الواقعة على عاتقه، وتمكّن بذلك من استخدام احتياطياته لدفع ثمن الأسلحة المتاحة في السوق غير المشروعة. وتستثمر الجماعة أيضا في مشاريع صغيرة في المدن الساحلية، وإن كان يرجَّح وقوع ذلك داخل قطاع الاقتصاد غير الرسمي بغرض تجنب الكشف عنها.

21 - كما أصـبح تنظيم الدولة الإسـلامية نشـطاً في الجزائر بعد توقف دام عامين، حيث شـن جند الخلافة في أرض الجزائر (QDe.151) هجوماً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على قوات الأمن في تمنراست، بالقرب من الحدود مع مالي والنيجر.

(8) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(9) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

22 - واستُنزف جزء كبير من قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى من جراء عمليات مكافحة الإرهاب، إلا أن هذه الجماعة لا يزال لديها معقل في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وتواصل الضغط على قوات الدفاع والأمن في منطقتي أنسونغو وميناكا. وفي هجومين كبيرين، قتلت هذه الجماعة 49 جندياً في معسكر إنديليمان في مالي في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، و 71 جندياً في معسكر إيناتس في النيجر في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019. كما تكبدت بوركينا فاسو ومالي والنيجر خسائر كبيرة في هجمات كبيرة أخرى شنها كل من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين[10] وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة أنصار الإسلام. ومنذ تموز/يوليه 2019، قُتل 45 من أفراد قوات الدفاع والأمن في بوركينا فاسو، وأكثر من 100 من أفراد قوات مالي، و 100 من أفراد قوات النيجر.

23 - وتفيد الدول الأعضاء بأن الكفاءة التشغيلية للجماعات الإرهابية في المنطقة تتعزز بإزالة التعارض القائم بين الجماعات وبتعاونها العملياتي في تنفيذ الهجمات البارزة. وتوجد سلاسة مماثلة بين الجريمة المنظمة والجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، حيث يستخدم كلاهما نفس طرق التهريب ويستثمر كلاهما في أنشطة غير مشروعة مربحة مثل المخدرات والأسلحة والاتجار بالمهاجرين والتعدين على نطاق صغير.

24 - وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الذي يستفيد من علاقة أوثق مع تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا، تكتيكات أثبتت فعاليتها ضد القوات العسكرية النيجيرية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استهدف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في معظم الأحيان معسكرات كبيرة للاستيلاء على عدد كبير من الأسلحة والذخائر والمركبات وعلى كميات كبيرة من الوقود. وقد ينذر وجود ميسّرين مشتركين بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا بتعزيز الصلة التشغيلية بين مسرحي العمليات في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، ولكن من المرجح أن يظل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، عدنان أبو وليد الصحراوي (QDi.415)، مستقلاً من الناحية التشغيلية عن قائد تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا، أبي عبد الله إدريس بن عمر البرناوي (غير مدرج في القائمة).

25 - وظلت الغارات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا على قوات الأمن تحرز نجاحاً، وقد أدت إلى الحصول على غنائم حرب كبيرة من العتاد وغير ذلك من الإمدادات. وقد يكون عدد غير محدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ربما من أصل تشادي أو ليبي أو من أصل آخر في شمال أفريقيا، قد انضم إلى هذه الجماعة، التي تعدُّ الآن أقوى بكثير من فصيل بوكو حرام الذي يقوده أبو بكر محمد شيكاو (QDi.322)[11] من حيث القدرة وعدد المقاتلين (الذي يصل إلى 000 5 مقاتل فيما يخص تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا في مقابل حوالي 500 إلى 000 2 مقاتل فيما يخص فصيل شيكاو)[12].

(10) أُدرجت في القائمة باسم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159).

(11) مدرج في القائمة تحت اسم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (QDe.138).

(12) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

26 – وفي الجزء الأخير من عام 2019، فقد تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال أفراداً بسبب هجوم عسكري متواصل. غير أن الجماعة ظلت قادرة على الصمود وتعمل سرا وتواصل أعمال التجنيد داخل الصومال وعلى شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، حصلت على زخم جديد عندما بدأت نواة التنظيم في إعادة هيكلة فروعه في أفريقيا. ووفقا لما ذكرته عدة دول أعضاء، يعمل تنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاند الآن كمركز قيادة لفروع التنظيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق، وهو مسؤول عن شبكات فضفاضة من مؤيدي هذه الفروع. ويتمثل الهدف النهائي في توطيد صلة ثلاثية بين عمليات فروع تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفريقيا وجنوبها ووسطها. وفي هذا الصدد، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال وجوده على شبكة الإنترنت، في دمج مشاهد مصوَّرة من المناطق الثلاث لإبراز وجود تنسيق مركزي.

27 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تطور التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية وسط أفريقيا. وأفادت بعض الدول الأعضاء بأنه يضم الآن نحو 000 2 مجند محلي ووحدة كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولاحظت الدول الأعضاء أيضاً تحسن جودة ومضمون الدعاية على الإنترنت، مشيرة إلى احتمال توفير موارد جديدة وتمويل جديد لتنظيم الدولة الإسلامية في ولاية وسط أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال هيكل قيادة هذه الجماعة غير واضح.

2 – أوروبا

28 – ترى الدول الأعضاء في المنطقة أن المواطنين والأجانب المقيمين الذين يتشبعون بنزعة التطرف عن طريق شبكة الإنترنت لا يزالون يشكلون التهديد الرئيسي للبلدان الأوروبية. ويستخدم هؤلاء الأفراد المنصات الإلكترونية وتطبيقات الإنترنت المشفرة للتدريب وتبادل المعلومات وربما للتواصل مع بعضهم البعض. وهم يعلنون مسؤوليتهم عن الهجمات باسم نواة تنظيم الدولة الإسلامية من دون الاتصال بالجماعة أو الحصول على إذن منها. وأبرزت الدول الأعضاء الخطر الذي يتهدد المهاجرين على وجه الخصوص عن طريق استهدافهم بدعايةٍ تحث على شن هجمات ضدهم.

29 – وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، طُلب إلى مقدمي الخدمات عبر الإنترنت، من خلال يوم إجراءات الإحالة لمناهضة الدعاية الإرهابية على الإنترنت لتنظيم الدولة الإسلامية، الذي نظمته وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، إزالة كميات كبيرة من المواد المتاحة على الإنترنت الخاصة بتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك إحدى منصات الرسائل الفورية.

30 – كما أن التهديد الذي يشكله السجناء الإرهابيون أو المتطرفون يثير القلق باستمرار. وهم يشملون العائدين، و ”المسافرين المحبطين“ الذين فشلوا في الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الخارج، ومرتكبي الهجمات الإرهابية ومؤيديها ومخططيها، فضلا عن أفراد آخرين تشبعوا بنزعة التطرف أثناء احتجازهم. ومن المتوقع أن يتم الإفراج في أوروبا عام 2020 عن ما يصل إلى 000 1 من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سُجنوا لدى عودتهم إلى أوروبا قبل عام 2015[13]. وترى الدول الأعضاء أن بعضهم لا يزال يشكل خطراً.

(13) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

31 – ولا تزال هناك شواغل لدى الدول الأعضاء بشأن فعالية برامج إعادة التأهيل وتقييم الإرهابيين المفرج عنهم. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أقدم إرهابي مدان أُطلق سراحه مع وضعه تحت المراقبة في عام 2018 على قتل شخصين في لندن أثناء حضوره مؤتمر لإعادة تأهيل الجناة. ويقال إن المهاجم تصرف بمفرده، في غياب أي صلة مباشرة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

32 – وأفادت الدول الأعضاء في المنطقة وجود حالات تقوم فيها شبكات سرية من العضوات في المنظمات الإرهابية بمساعدة سجناء إرهابيين ومتطرفين آخرين على تبادل المعلومات مع أفراد خارج السجون عن طريق تلقي الرسائل وإيصالها عند زيارتهن للأقارب في السجن. كما أن الخطر الذي تشكله الإرهابيات والسجينات المتطرفات يحتاج إلى معالجة كافية. وتواصل الدول الأعضاء تسليط الضوء على التهديد الذي يحتمل أن يرتبط بإعادة النساء إلى أوطانهن من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، حيث تعتبر أن الكثير منهن عنيفات ومصمِّمات على إشاعة نزعة التطرف لدى الآخرين. وقد تلقت بعض الدول الأعضاء أوامر من محاكمها بإعادة الأطفال إلى أوطانهم من هذا المخيم إلى جانب أمهاتهم.

33 – ولا يزال لجوء المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى استخدام طرق وتدابير مختلفة للسفر كي لا ينكشف أمرهم عند العودة إلى أوروبا يشكل تحديا للدول الأعضاء في المنطقة. وخلال الربع الثالث من عام 2019، نسَّقت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) عملية لمراقبة الحدود البحرية مدتها ستة أسابيع شاركت فيها ست دول أعضاء، أدت إلى الكشف عن 12 من العائدين الذين سلكوا طرقاً بحرية تقع بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا.

3 – آسيا

34 – تعرض تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان لضغط عسكري شديد من قوات الأمن الأفغانية ومقاتلي طالبان قرب نهاية عام 2019، مما أدى إلى طرده فعليا مما كان يشكل مقره الأفغاني في ولاية ننكرهار. واحتجزت السلطات الأفغانية أكثر من 400 1 شخص، بمن فيهم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان ومعالوهم. ومعظم المحتجزين من الذكور مواطنون أفغان، ولكن هناك أيضا أجانب من أذربيجان، وأوزبكستان، وباكستان، وتركيا، وطاجيكستان، وفرنسا، وكندا، وملديف، والهند. ويُقدَّر أن أثر ذلك على عدد مقاتلي هذه الجماعة وتوزيعهم الجغرافي أثر كبير. ويوجد الآن نحو 100 2 مقاتل في ولاية كُنر، التي أصبحت بالفعل المنطقة الأساسية الجديدة للجماعة في أفغانستان، في حين أن عدد المقاتلين في أماكن أخرى من أفغانستان قد تدنى حاليا ليصل ربما إلى 400 مقاتل، وبذلك يبلغ التقدير الإجمالي لعدد المقاتلين في البلد بأسره 500 2 مقاتل. ويشكل ما يصل إلى 25 من هؤلاء وجودا سريا لتنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان في ولاية فارياب، بقيادة العضو السابق في حركة طالبان، قاري صلاح الدين (غير مدرج في القائمة)[(14)].

35 – ومع ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان نشطاً وطموحاً وخطِراً. وهو يواصل التجنيد والدعاية على الإنترنت، وهو لذلك يضطلع أيضا بأنشطة الاتصال في المؤسسات الدينية والأكاديمية في أفغانستان، بما في ذلك جامعة كابل[(15)]. وقد أقام اتصالات غير رسمية مع جماعات إرهابية

(14) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

(15) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

أخرى، بما في ذلك جماعة الأحرار (QDe.152)، وحركة طالبان باكستان (QDe.132)، ولشكر الإسلام، وهي الجماعات التي تشن بانتظام هجمات على المراكز الحدودية الباكستانية. ومن شأن النهج الذي يتبعه تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان أن يؤدي إلى تفاقم التهديد الأمني للبلدان المجاورة لأفغانستان.

36 – وأفادت عدة دول أعضاء بأن مقاتلين من آسيا الوسطى سافروا من الجمهورية العربية السورية إلى مواقع في أفريقيا، بما في ذلك على وجه التحديد جمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، وغينيا – بيساو، ومصر. وتشير بعض الدول الأعضاء إلى أنه قد يكون من بينهم أفراد يعبرون تلك المواقع للانضمام إلى فروع تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا ككل.

37 – وتستفيد منطقة جنوب شرق آسيا من التعاون الوثيق وتبادل المعلومات فيما بين دوائر الاستخبارات والأمن، فضلا عن المبادرات المحددة الأهداف الرامية إلى تحديد هوية المسافرين المحتملين وإحباط محاولاتهم. وعلى الرغم من بعض النجاح الذي حققته مبادرات مكافحة الإرهاب في إندونيسيا والفلبين وماليزيا، فإن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال مستمرا. وقد أدت الحدود البحرية التي يسهل اختراقها واحتمال سوء استخدام إجراءات منح التأشيرات عند الوصول إلى إنشاء مساراتٍ للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، على أن العديد منهم يأتي من جنوب شرق آسيا ويسعى إلى الوصول إلى جنوب الفلبين. و في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ، قتلت القوات الفلبينية أبا طلحة، الذي كان ينتسب إلى جماعة أبو سياف (QDe.001). ووُصف بأنه كان يجلب مهارات متطورة في مجال صنع القنابل وكان يعمل كمموِّل رئيسي للجماعة[16]. ويعتبر اختطاف الصيادين مقابل فدية وسيلة شائعة لتمويل بعض الجماعات في جنوب الفلبين. كما أبلغ عن أساليب لجمع الأموال تتمثل في الابتزاز والقيام بأنشطة إجرامية، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمركبات.

38 – ولا تزال الدول الأعضاء تعتبر دور المرأة في التخطيط التنفيذي للهجمات الإرهابية وتمويلها وتنفيذها في جنوب شرق آسيا مصدر قلق. وقد تخلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في دعايته، عن أي ادعاء بثني النساء عن المشاركة في الهجمات، وأضحت تدعو علنا إلى مشاركتهن.

ثالثا – آخر المستجدات على صعيد إجراءات التصدي للخطر المتغير

ألف – لمحة عامة

39 – منذ صدور تقريري السابق، واصلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز وتحسين وتشجيع استخدامها لأدوات وتدابير فعالة تهدف إلى التصدي للخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وفروعه ومناصروه والمقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون أو المنتقلون إلى أماكن أخرى.

40 – وقد بُذلت جهود متواصلة لتعزيز الاتساق والتنسيق والفعالية في عمل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ووقعت أربعة كيانات جديدة على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، مما رفع العدد الإجمالي للأعضاء والمراقبين إلى 42 عضوا ومراقبا. وفي تموز/يوليه 2019، اعتمدت لجنة

(16) معلومات قدمتها إحدى الدول الأعضاء.

تنسيق الاتفاق العالمي برنامج عملها المشترك الأول للفترة 2019–2020، مما يمثل خطوة أخرى هامة في تفعيل الاتفاق.

41 – وقبل انطلاق أسبوع مكافحة الإرهاب المقرر عقده في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2020، واصل مكتب مكافحة الإرهاب تنظيم سلسلة من المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى مع الدول الأعضاء، بما في ذلك مؤتمر بشأن تسخير التكنولوجيات الجديدة لمكافحة الإرهاب، عُقد في مينسك في أيلول/سبتمبر 2019؛ ومؤتمر بشأن الإجراءات الإقليمية في مجال السياسة العامة لمنع الإرهاب وتغذية نزعة التطرف، عُقد في بودابست في تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ ومؤتمر بشأن تمكين الشباب وتعزيز التسامح لمنع الإرهاب، عُقد في أبو ظبي في كانون الأول/ديسمبر 2019. ويُسترشد أيضا بالنتائج والتوصيات التي تمخضت عنها المؤتمرات الإقليمية في الاستجابة البرنامجية والمساعدة التقنية التي يقدمها مكتب مكافحة الإرهاب وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء.

42 – وحدَّثت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ”*الدليل التقني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة*“ ، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر 2019 بعد أن نظرت فيه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشأن مكافحة الإرهاب، والذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في ما تبذله من جهود التنفيذ. وواصلت المديرية التنفيذية القيام بزيارات تقييمية إلى الدول الأعضاء باسم اللجنة لرصد وتعزيز وتيسير تنفيذها لقرارات المجلس ذات الصلة وتحديد مواطن القوة، وأوجه القصور، والاحتياجات من المساعدة التقنية، والخبرات المفيدة، والممارسات الجيدة في هذا الصدد.

باء – إجراءات التصدي للتحديات المتغيرة التي يفرضها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

الحالة الراهنة

43 – أثني على الدول الأعضاء التي أعادت مواطنيها الذين يشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة من العراق والجمهورية العربية السورية، أو التي هي بصدد إعادتهم. ومع ذلك، لا يزال آلاف الأشخاص، ومعظمهم من النساء والأطفال، عالقين في مخيمات مكتظة، ويعيشون في ظروف لاإنسانية. ومنذ صدور تقريري السابق، تفاقمت الأزمة الإنسانية بسبب غياب الخدمات الأساسية، مثل الغذاء والماء والرعاية الطبية والتعليم، والافتقار إلى الدعم النفسي والاجتماعي الملائم. ويفتقر العديد من الأطفال والنساء في المخيمات إلى تحديد الهوية، مما يهدد حقوقهم المتعلقة بالجنسية ويزيد من خطر تعرضهم للاستغلال والتغذية المحتملة لنزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب.

44 – وقد يكون من بين الأشخاص الموجودين في المخيمات ضحايا للعنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي والزواج القسري والأطفال المولودون نتيجة للعنف الجنسي، بالإضافة إلى الأطفال الذين تختطفهم الأطراف المتنازعة وتلقنهم عقائدها وتجندهم أو تستغلهم. وهناك أيضا تحديات كبيرة تتعلق بضمان الفحص الشامل وتقييم المخاطر وتحديد المسؤولية الجنائية المحتملة. ويترتب على هذا الوضع آثار أمنية عميقة تتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي، وفقا

للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

45 - ويمكن أن تكون المرأة ميسّرة وداعمة ومرتكبة للجرائم، بينما تكون أيضا ضحية للعنف والاتجار وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ولذلك لا بد من وضع سياسات مراعية للمنظور الجنساني في تقييم المخاطر، والاستجواب، والاحتجاز، والملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج. وينبغي للدول الأعضاء وضع استراتيجيات مناسبة للمقاضاة، كما ينبغي تكييف استراتيجيات الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع احتياجات الفرد، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

46 - ولا تزال التقارير التي تفيد بأن أطفالا يحرمون من حريتهم ويحتجزون في معسكرات الاحتجاز قبل المحاكمة وبعدها لارتباطهم الفعلي أو المزعوم بتنظيم الدولة الإسلامية تبعث على القلق. وتنص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب (مبادئ مدريد التوجيهية) (S/2018/1177، المرفق) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة على أنه ينبغي معاملة الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة، باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وينبغي إجراء أي محاكمة وفقا لمعايير قضاء الأحداث المعترف بها دوليا. وينبغي اللجوء إلى الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة. وينبغي وضع التشريعات وإجراءات الحماية المناسبة لإعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية على سبيل الأولوية.

47 - وباتباع المبادئ الأساسية التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة في آذار/مارس 2019 بشأن *حماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة أسماؤها في قوائم الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة وإعادتهم إلى الوطن ومحاكمتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم*، يقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في مكتب مكافحة الإرهاب بتنفيذ مشروع مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب من أجل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تطلبه فيما يتعلق بإعادة من يشتبه في أنهم مقاتلون إرهابيون أجانب ومعاليهم إلى أوطانهم ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم.

جهود الإعادة إلى الأوطان

48 - في أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب موجزين تحليليين أحدهما عن إعادة النساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية إلى أوطانهم[17]. وبيّن الموجز الأول أنه لا تزال هناك فجوات في فهم دوافع النساء اللواتي يلتحقن بتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك دورهن غير الثنائي كضحايا وجانيات داخل تنظيم الدولة الإسلامية، مما يعقّد الجهود الرامية إلى تحديد مسؤوليتهن الجنائية ووضع أي تدابير لاحقة للمقاضاة وإعادة التأهيل. ومعدل عودة النساء في الوقت الراهن أقل بكثير من معدل عودة الرجال والأطفال. وتتطلب هذه الظاهرة اهتماما عاجلا.

49 - وتضطلع الدول الأعضاء بالمسؤولية الرئيسية عن إعادة رعاياها إلى الوطن، ومن ثم عن اتخاذ التدابير المناسبة لوضع استراتيجيات شاملة للإعادة إلى الوطن، وتوفير الخدمات القنصلية، وإصدار

(17) انظر www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/09/CTED-Analytical-Brief-Repatriation-of-Women.pdf و www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/09/CTED-Analytical-Brief-Repatriation-of-Children.pdf.

شـــهادات الميلاد وغيرها من وثائق الهوية للأطفال المولودين لرعاياها، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع الحرمان التعسفي من حقوق المواطنة، وحماية رعاياها، ولا سيما الأطفال، من أن يصبحوا عديمي الجنسية وفقا للقانون الدولي. وتواصـــل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في حوارها مع الدول، بما في ذلك في أوروبا، التأكيد على ضـرورة كفالة توفير ضـمانات إجرائية للأفراد المتضـررين من التدابير المتعلقة بالجنسية، والتشديد على أنه قد يكون من الصعب جدا تنفيذ هذه الضمانات في الوقت الذي يوجد فيه الأشخاص المتضررون في مناطق النزاع.

50 - وفي الدليل بشـأن *الأطفال المتضـررين من ظاهرة المقاتلين الأجانب: كفالة اتباع نهج قائم على حقوق الطفل*[18]، الصـادر في أيلول/سـبتمبر 2019 عن مكتب مكافحة الإرهاب بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، يوصى بأن تكون جهود الإعادة إلى الوطن شاملة ومنسقة، وأن تسترشد بمصالح الطفل الفضلى، وكذلك بمبادئ وحدة الأسرة، لمنع تكرار دورات العنف وازدياد الإيذاء.

الملاحقة القضائية

51 - لا تزال الدول الأعضاء تواجه تحديات في تقديم أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليه، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، إلى العدالة، بما في ذلك توفير ضمانات لمراعاة الأصول القانونية ولإجراء محاكمات عادلة. ويلزم بذل مزيد من الجهود للتحقيق في الجرائم التي يرتكبها أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية وملاحقة مرتكبيها، ولا سيما من خلال المساعدة القانونية المتبادلة.

52 - ومنذ صـدور تقريري السـابق، واصـلت كيانات الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضـاء لتعزيز سـياسـاتها وتدابيرها لمكافحة الإرهاب، ومعالجة الثغرات في التشـريعات الوطنية. وفي عام 2019، أطلقت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة بشـأن وضـع اسـتراتيجيات شـاملة ومصـممة خصـيصـا لمحاكمة الأشـخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، وذلك بهدف وضع أمور من بينها مبادئ توجيهية للدول الأعضاء. وعقدت المديرة التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من مكتب مكافحة الإرهاب، اجتماعا للخبراء في فيينا في تشـــرين الأول/أكتوبر 2019 مع الدول الأعضـاء وكيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب والمجتمع المدني، وذلك لجمع الممارسـات الجيدة والناشئة بشـأن الاسـتراتيجيات المراعية للاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس والسـن للملاحقة القضـائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للإرهابيين المشـــتبه فيهم، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب ومن يرافقهم من أفراد أسرهم.

53 - وواصـــلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب تعاونهما الوثيق لتلبية الاحتياجات التقنية ذات الأولوية التي تم تحديدها في أعقاب الزيارة التقييمية التي قامت بها لجنة مجلس الأمن المنشـــأة عملاً بالقرار 1373 (2001) بشـــأن مكافحة الإرهاب إلى العراق في عام 2015 والمشاورات الرفيعة المستوى اللاحقة التي عقدها المكتب بالاشتراك مع المديرية التنفيذية في العراق في عام 2018. واتخذت حكومة العراق خطوات لوضـــع تشـــريعات تتيح محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم

(18) متـاح على الموقع: https://www.un.org/counterterrorism/ctitf/sites/www.un.org.counterterrorism.ctitf/files/ftf_handbook_web_reduced.pdf.

ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتواصل كيانات الأمم المتحدة دعم هذه الجهود بغية إرساء أساس قانوني محلي قوي لمحاكمة تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم التي ارتكبها، وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم حكومة العراق بتيسير إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم ومعاليهم من أراضيها إلى البلدان التي يحملون جنسيتها.

54 - ولا تزال هناك شواغل تتعلق بكفالة مراعاة الأصول القانونية في محاكمة الأفراد المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق، بما في ذلك مقاضاة المتهمين، بمن فيهم النساء، لمجرد الارتباط بالجماعات الإرهابية، والاعتماد على الاعترافات التي يُزعم أنها انتُزعت تحت الإكراه، والدفاع غير الفعال. وتشارك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الرصد المنهجي للمحاكمات بهدف تعزيز معايير المحاكمة العادلة ونزاهة العملية القضائية، امتثالا للضمانات الإجرائية لتعزيز سيادة القانون، وهي أدوات حاسمة للجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات ومكافحة تغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب.

إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

55 - ثمة حاجة إلى وضع برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمة على الأدلة والتي تسترشد بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع الحفاظ على حقوق العائدين وامتثال القانون الدولي، بما في ذلك الحظر المطلق للتعذيب وحظر الاحتجاز التعسفي.

56 - ولا يزال العديد من الدول الأعضاء يواجه تحديات في منع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب بفعالية وإدارة مرتكبي الأعمال الإرهابية داخل النظم الإصلاحية. ويمنع الافتقار إلى الموارد إدارات السجون من تلبية احتياجات السجناء وتقييم المخاطر. ويمكن أن تسهم مسائل أخرى تتعلق بالهياكل الأساسية والإدارة، مثل القدر الضئيل من الرقابة والمساءلة في إدارة المحتجزين الشديدي الخطورة، وموظفي السجون غير المدربين تدريبا جيدا، والاكتظاظ، وتجاهل حقوق السجناء، في انتشار التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بين نزلاء السجون.

57 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عقد أعضاء مجلس الأمن اجتماعاً في إطار صيغة آريا يركز على استراتيجيات إدارة السجناء الإرهابيين وغيرهم من السجناء المتطرفين العنيفين، وأفضل الممارسات والتحديات المستمرة في التعامل مع تغذية نزعة التطرف في السجون، وتعزيز سياسات إعادة تأهيل المحتجزين وإعادة إدماجهم. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مشروع مشترك لمساعدة أوغندا وتونس وكازاخستان على الأخذ بنظرة شمولية، من حيث أفضل الممارسات، إلى الإدارة الفعالة لهذه التحديات. ويدعم المشروع زيادة المعرفة وبناء القدرات لموظفي السجون والأمن الوطني في البلدان الثلاثة جميعها، وينشر مواد توجيهية تقنية متخصصة.

58 - وينبغي للدول الأعضاء أن تضع برامج مخصصة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تتماشى مع الأولويات والحساسيات الوطنية وأن تستكشف بدائل مجتمعية للاحتجاز، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات الفردية، والتدريب المهني، والمرافق التعليمية، والمشورة النفسية - الاجتماعية، ومبادرات إعادة الإدماج الاجتماعي، وبدائل العدالة التصالحية. وأشجع الدول الأعضاء أيضا على مواصلة تعزيز التنسيق بين السلطات الوطنية والحكومات المحلية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، لدعم إعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم.

59 - وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إندونيسيا في وضع مبادئ توجيهية لإنشاء نظام لإدارة الحوادث الخطيرة وتعزيز المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالإصلاحيات من أجل معالجة أوجه القصور في إدارة السجناء من مرتكبي أعمال التطرف العنيف. وفي الفلبين، أُطلق برنامج لاناو لإعادة إدماج العائدين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للعائدين من تنظيم الدولة الإسلامية من مقاطعة لاناو ديل سور. وتعاون مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا في حلقة عمل لبناء القدرات لوسط آسيا، عُقدت في كازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وركزت على إعادة الإدماج الفعال للأطفال العائدين إلى وطنهم من مناطق النزاع.

60 - وقد أُحرز تقدم من خلال النهج الوطنية لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، بدعم من كيانات الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل عشرات الأفراد الذين كانوا مرتبطين سابقا ببوكو حرام برنامجا لإعادة التأهيل في النيجر. وبدأ تشغيل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الكاميرون، واعتمدت تشاد لائحة تنظيمية لإنشاء مركز لاستضافة الأفراد الذين استسلموا ممن كانوا مرتبطين سابقا ببوكو حرام.

جيم - التعاون الدولي والإقليمي

61 - يتطلب الطابع عبر الوطني للتهديد الإرهابي استمرار التعاون القضائي الدولي في جهود تسليم المجرمين والتحقيق والمقاضاة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[19] والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف الواجبة التطبيق. ويسرت كيانات الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى إشراك واضعي السياسات وقادة المجتمعات المحلية وتعزيز فهمهم للمبادئ التوجيهية الدولية، وعززت أيضا القدرة الوطنية على التحقيق في الجرائم الإرهابية ومقاضاة مرتكبيها.

62 - وواصل مكتب مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي تنفيذ برنامج مشترك لتعزيز مشاركة البرلمانيين باعتبارهم واضعي قوانين وسياسات وقادة للمجتمعات المحلية في الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. وأسفر مؤتمر إقليمي للبرلمانات الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ، عُقد في كوالالمبور في تشرين الأول/أكتوبر 2019، عن 15 من التوصيات والمجالات ذات الأولوية لتعزيز دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والعالمي.

63 - وفي غرب أفريقيا، يسرت مبادرة أكرا، التي أطلقتها بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغانا وكوت ديفوار للتصدي لتهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة، إنشاء منبر لتبادل المعلومات والاستخبارات بين الشرطة والدرك وأجهزة الأمن. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم خدمات بناء القدرات والتوجيه إلى الوحدات المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب، استنادا إلى احترام سيادة القانون، بما في ذلك من خلال إطلاق وحدة جديدة لنيجيريا لتدريب المحققين والقضاة على مراعاة الفوارق بين الجنسين في التحقيق وإصدار الأحكام في قضايا الإرهاب. ويعمل مركز الأمم المتحدة

(19) القرارات 1267 (1999) و 1373 (2001) و 1624 (2005) و 2322 (2016) و 2396 (2017).

لمكافحة الإرهاب على إطلاق مشروع مشترك مع الإنتربول لتنفيذه في عام 2020 من أجل تيسير تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أوروبا ووسط آسيا والشرق الأوسط.

64 - وفي حوض بحيرة تشاد، يجعل وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين تحتجزهم مختلف السلطات الحكومية التعاون أمرا لا غنى عنه، بدءا من التحقيقات على المستوى الفردي ووصولا إلى تنسيق سياسات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بهدف تسهيل العودة المنظمة إلى الوطن. وقد أدت زيادة حركة هؤلاء المقاتلين بين دول وسط وشرق وجنوب أفريقيا إلى تعزيز التعاون القضائي، الذي يشمل الآليات الرسمية، بما في ذلك اعتماد اتفاقات التعاون الإقليمي، إضافة إلى التبادلات غير الرسمية بين المدعين العامين على المستوى المحلي.

الأدلة العسكرية

65 - أطلقت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2019 *المبادئ التوجيهية لتيسير استخدام ومقبولية المعلومات التي تجمعها الجهات العسكرية وتعالجها وتحفظها وتتقاسمها كأدلة في المحاكم الجنائية الوطنية لمحاكمة مرتكبي الجرائم الإرهابية*[20]، وقد وُضعت هذه المبادئ التوجيهية في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. والغرض من الطبعة الأولى من هذه المبادئ التوجيهية هو أن تكون أساسا للمناقشات مع الدول الأعضاء بشأن وضع سياساتها المحلية وأطرها القانونية. وتُشجَّع الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هذه الوثيقة والمساهمة في استعراضها اللاحق لكي تغطي بصورة شاملة مسائل جديدة مثل الحاجة إلى وضع توجيهات مفصلة لاحتجاز الشهود والضحايا واعتقالهم واستجوابهم. وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو شريك وثيق في هذه المبادرة، مشروعا يتصدى للتحديات التي تواجهها النيجر في جمع الأدلة من ساحات المعارك.

الأدلة الإلكترونية

66 - لقد أصبح استخدام البيانات الإلكترونية كدليل أداة أساسية لإجراء التحقيقات الجنائية بفعالية ومنع الهجمات وتقديم الإرهابيين إلى العدالة. وعملا بقرارات مجلس الأمن 2322 (2016) و 2331 (2016) و 2341 (2017) و 2396 (2017)، واعترافا بالتحديات القائمة فيما يتعلق بالحصول على الأدلة الإلكترونية عبر الحدود مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واصلت المديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مبادرة عالمية مشتركة مع الرابطة الدولية للمدعين العامين بشأن الحصول على الأدلة الإلكترونية عبر الحدود، وتوفير الدعم في مجال بناء القدرات للممارسين الوطنيين بشأن استخدام *الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود* (2019)، والمتاح الآن بأربع لغات. وتهدف هذه المبادرة، من خلال تنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء من أصحاب المصلحة المتعددين، إلى تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص، ومن ثم المساعدة على بناء الثقة وتيسير التعاون، كما تهدف إلى تحديد التحديات المتبقية وسبل دعم الجهات الفاعلة المعنية. وفي بداية عام 2020، ستقدم المبادرة العالمية استمارة طلب مبسطة توحد الطلبات المباشرة المقدمة إلى شركات التكنولوجيا ومقدمي خدمات الاتصالات.

(20) متاحة على الموقع: www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2020/01/Battlefield_Evidence_Final.pdf.

67 - وواصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإنتربول التعاون من أجل بناء قدرات عدة دول أعضاء على استخدام وسائط التواصل الاجتماعي لتحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتحقيق معهم من خلال سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات في آسيا، باستخدام دليلها المشترك المعنون ”*استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي في التحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب*“، الصادر في حزيران/يونيه 2019.

دال - دعم ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وضمان المساءلة

68 - واصلت الأمم المتحدة وضع استراتيجيات شاملة لتحسين صون حقوق ضحايا الإرهاب والناجين منه وتلبية احتياجاتهم. ويدل اعتماد الجمعية العامة مؤخرا القرار 73/305 بشأن *تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب*، وإنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، على مبادرة الدول الأعضاء إلى التعاون في هذه المسألة. وواصل مكتب مكافحة الإرهاب قيادة الجهود المبذولة في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بضحايا الإرهاب، ونظم الاحتفال الثاني باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم في 21 آب/أغسطس 2019، إضافة إلى معرض يبرز شهادات ضحايا الإرهاب.

جهود التحقيق التي يبذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

69 - بعد مرور عام على وصول فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى العراق، بدأ فريق التحقيق عمله بالكامل، وقد أحرز تقدما كبيرا، حيث جمع مواد أساسية مستندية ورقمية وجنائية ومستقاة من شهادات الشهود دعما للإجراءات القضائية المحلية لمساءلة تنظيم الدولة الإسلامية عن جرائمه. ووسع الفريق نطاق استراتيجيته لتشمل أولويات تحقيق إضافية، بما يكفل أن تجسد أهدافها الرئيسية اتساع نطاق المجتمعات المحلية المتضررة من الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. ويجمع فريق التحقيق شهادات الضحايا ويجري أنشطة لجمع الأدلة المحددة الأهداف في مواقع متعددة في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك من خلال الحفريات في مواقع المقابر الجماعية واستخراج رفات الضحايا، إلى جانب رقمنة الأدلة، وذلك لبناء ملفات القضايا المتعلقة بأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية الذين يُزعم أنهم يتحملون المسؤولية عن أعمال قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

70 - وقام فريق التحقيق، بالتعاون مع جهاز القضاء في العراق وملتزما بحق الضحايا في الوصول إلى العدالة والمشاركة في الإجراءات الجنائية ضد الجناة، بدعم الإجراءات الجارية في دول ثالثة لمحاكمة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية على الجرائم الفظيعة المرتكبة في العراق. وقُدمت شهادة ثمانية شهود عن طريق التداول بالفيديو في الإجراءات القضائية الوطنية الجارية أمام محكمة استئناف في فنلندا فيما يتعلق بمواطنين عراقيين يواجهان تهما بارتكاب جرائم حرب خطيرة ذات صلة بعمليات القتل الجماعي التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في حزيران/يونيه 2014. ومن الضروري ضمان تمثيل أصوات الضحايا في الإجراءات القضائية المتعلقة بجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال جمع شهادات الشهود وتقديمها بصورة منهجية، وذلك من أجل بناء قضايا ذات مصداقية ضد الجناة من تنظيم الدولة الإسلامية وتعزيز المساءلة.

العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

71 - في 30 تشرين الأول/أكتوبر، في مناسبة عُقدت في نيويورك بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية مجلس الأمن لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، أجرى المشاركون تقييما للتقدم المحرز وناقشوا سبل التصدي للتحديات وتنفيذ الالتزامات القائمة نحو نهج يركز على الناجين ويستند إلى الحقوق. وقدم الناجون من العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم شهاداتهم ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في سبل الانتصاف القضائية وجهود الجبر.

72 - ولم يُحرز تقدم بعد في التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وتقديم الجناة إلى العدالة. وقدم مكتب ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الدعم لإنشاء صندوق عالمي للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بغية استكمال الجهود القائمة لكفالة العدالة والرعاية الشاملة. وفي عام 2020، سيبدأ تنفيذ مشاريع رائدة في العراق لصالح ضحايا العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية. غير أن هناك حاجة إلى أن تعزز الدول جهودها الرامية إلى التصدي لثقافة الإفلات من العقاب ومعالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة على نوع الجنس وغيرها من دوافع العنف الجنسي.

هاء - مكافحة تمويل الإرهاب

73 - يجسد قرار مجلس الأمن 2462 (2019) بشأن منع وقمع تمويل الإرهاب تصميم المجلس المستمر على مساعدة الدول الأعضاء في حرمان الإرهابيين من الأموال، والحاجة إلى إدماج الاستخبارات المالية إدماجا كاملا في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. وقد وضع عدد متزايد من الدول في وقت لاحق أنظمة للتخفيف من ضعف الأصول الافتراضية ومواقع التمويل الجماعي أمام تمويل الإرهاب، وذلك بتوسيع نطاق آليات مكافحة غسل الأموال.

74 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، وزعت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات استبيانا على جميع الدول الأعضاء بشأن التدابير المتخذة لتعطيل تمويل الإرهاب. وستصب الردود في تقرير سيقدم في اجتماع خاص بشأن تمويل الإرهاب تعقده بصورة مشتركة في آذار/مارس 2020 لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

75 - ويوصى بالتركيز على تعزيز القدرات الوطنية وبناء آليات مؤسسية لتحديد أنشطة تمويل الإرهاب وتعطيلها. ومن المفيد أيضا تعزيز التعاون الإقليمي. وتقوم هيئتان إقليميتان في أفريقيا على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية - هما فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا - بوضع وتنفيذ خطط عملياتية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وبالنسبة للهيئة الأولى، تعاون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تنظيم حوارين دون إقليميين في تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وفي جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2019.

76 - ولاحظت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، خلال زياراتها الأخيرة إلى غرب أفريقيا، عدم وجود فهم بوجه عام لمخاطر تمويل الإرهاب، ووجود تحديات في التنسيق بين وحدات الاستخبارات المالية وغيرها من أصحاب المصلحة في مكافحة الإرهاب، وعدم وجود آليات لتجميد الأصول، ومحدودية الرصد لتحويل الأموال باستخدام الهواتف النقالة، والنقد، وغيرها من الصكوك لحاملها القابلة للتداول عبر الحدود (ممارسة واسعة الانتشار في جميع أنحاء أفريقيا).

77 - واستجابة لقرار مجلس الأمن 2462 (2019)، وضع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب برنامجا عالميا متعدد السنوات بشأن مكافحة تمويل الإرهاب بالتشاور مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب، يستند إلى الممارسات الجيدة التي وضعت في إطار مشروع سابق تم الانتهاء منه في كانون الثاني/يناير 2020. وتشمل الأولويات المواضيعية الجزاءات المالية المحددة الأهداف، وحماية القطاع غير الربحي، والإدماج المالي، والشراكات مع القطاع الخاص، وتقييمات المخاطر الوطنية، والتعاون الدولي. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم أيضا إلى الدول الأعضاء في أفريقيا وجنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرق ووسط آسيا من خلال برامج توجيهية تنفيذية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

78 - وعلى نحو ما أشار إليه مجلس الأمن في قراره 2482 (2019)، لا تزال الدول الأعضاء تشعر بالقلق إزاء الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، مثل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، عززت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، عمل شبكتها غير الرسمية من موظفي إنفاذ القانون بشأن الجرائم المتصلة بالمعادن، وقامت بالتشجيع على تبادل المعلومات، وبناء القدرات، وتعزيز المعرفة بسلاسل التوريد والجرائم ذات الصلة مع موظفي إنفاذ القانون وموظفي الجمارك ووحدات الاستخبارات المالية والدول المتلقية. وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعزيز التعاون الإقليمي الدولي على منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية باعتباره مصدرا لتمويل الإرهاب.

واو - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

79 - وفقا لقراري مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017)، واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في وسط آسيا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا لتعزيز القدرات على الكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المناطق الحدودية واعتراضهم والتحقيق معهم وتنفيذ مراقبة فعالة للحدود.

80 - وقد بدأ تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المتعدد الوكالات لمكافحة سفر الإرهابيين الذي انطلق في أيار/مايو 2019 في عدة دول رائدة. وقد طلب ما مجموعه 31 دولة عضوا في جميع أنحاء العالم رسميا الاستفادة من البرنامج. وفي أيلول/سبتمبر 2019، أنشأ مكتب مكافحة الإرهاب مكتبا لدعم البرنامج في بودابست، لتيسير تنفيذ البرنامج.

81 - ومن خلال برنامجه العالمي لإدارة أمن الحدود، اضطلع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، بالتعاون مع شركاء مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، واتحاد النقل الجوي الدولي، بستة أنشطة تدريبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في غرب

أفريقيا، ومنطقة الساحل ككل، وشرق أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب شرق ووسط آسيا لتعزيز قدرة ضباط الخطوط الأمامية في مطارات دولية مختارة على التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

82 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الوحدة القضائية المتخصصة المعنية بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في مالي واللواء المعني بالتحقيقات التابع لها، وذلك من خلال التدريب والدعم التقني واللوجستي للتحقيقات التي تضطلع بها، بما في ذلك التحقيق في الهجوم على القوات المسلحة للبلد في بولكيسي في أيلول/سبتمبر 2019. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجزت 16 محاكمة ذات صلة بالإرهاب، وأُدين 13 متهما، وصدرت أحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين والسجن مدى الحياة، وبُرِّئت ساحة 6 متهمين. وقدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا المساعدة التقنية لدعم إنشاء مركز الامتياز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة التعاون بين رؤساء الشرطة في شرق أفريقيا.

83 - وتتطلب الحماية الفعالة لما يسمى بالأهداف غير المحصنة والبنية التحتية الحيوية من الهجمات الإرهابية تنفيذ تدابير الحماية المادية، وتنمية مجتمعات محلية قوية وقادرة على الصمود، والتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب، عقدت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والإنتربول حلقات عمل إقليمية للخبراء بشأن هذه المسألة، باستخدام *مجموعة الممارسات الجيدة لحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية* [21] لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن 2341 (2017) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية، وقراره 2396 (2017) بشأن الأهداف غير المحصنة.

زاي - مكافحة الخطاب الإرهابي وإشراك المجتمعات المحلية في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

84 - واصل تنظيم الدولة الإسلامية وفروعه تكييف وتنويع استخدام الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عن طريق الانتقال إلى منصات أصغر حجما، وذلك لمواجهة الجهود التي تبذلها المنصات الأكبر حجما، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني، لتحديد وإزالة المحتوى الإرهابي والمحتوى المتطرف العنيف.

85 - وواصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب جهودها لمكافحة الخطاب الإرهابي، بما في ذلك عن طريق القيام بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بقيادة مشروع ضمن إطار مكافحة الإرهاب يقدم توصيات من أجل الرصد والتقييم الفعالين، ومجموعة أدوات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، تشمل مساحات على شبكة الإنترنت وخارجها على حد سواء. وساعد المركز، من خلال برنامجه للاتصالات الاستراتيجية، الدول الأعضاء في جنوب شرق آسيا في بناء معرفة أفضل بالخطاب الإرهابي ومهارات وخبرات الاتصال اللازمة لمواجهة هذا التهديد، كما ساعد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في وضع نهج إقليمي إزاء الاتصالات المتعلقة بالأزمات في شرق أفريقيا.

(21) انظر: www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/01/Compendium_of_Good_Practices_Compressed.pdf.

86 - واصلت كيانات الأمم المتحدة دعم الدول الأعضاء في وضع خطط عمل وطنية أو إقليمية لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال نهج يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. وقام مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بتنسيق الدعم المقدَّم من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في وضعها لخطة عمل لتنفيذ خطة عملها للفترة 2018-2025 لمنع ومكافحة تنامي نزعة التطرف والتطرف العنيف.

87 - ونشر معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة تقريرا في أيلول/سبتمبر 2019 يحلل فيه أعمال المنظمات المجتمعية الشعبية في تسعة بلدان في المغرب العربي ومنطقة الساحل. ويحدد التقرير تدابير عملية ومبتكرة ومستدامة يمكن أن تساعد على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الخطاب الإرهابي وتجنيد الإرهابيين.

88 - وواصلت اليونسكو تعزيز استعادة التراث الثقافي، ومنع التطرف العنيف، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود من خلال برامج مثل ”إحياء روح الموصل“ تهدف إلى التصدي للتطرف العنيف من خلال التدخلات التثقيفية في العراق. وفي منطقة الساحل، تعزز أدلة اليونسكو للمعلمين التعليم التحويلي الذي يعزز قدرات المتعلمين على الصمود ويشجعهم على تشجيع اللاعنف في مجتمعاتهم المحلية.

رابعا - ملاحظات

89 - لا يزال التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب شديدا، ويقع تنظيم الدولة الإسلامية في مركزه. ومنذ فقدان التنظيم آخر معقل له في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس 2019، واصل إعادة تشكيله السريع ليصبح شبكة سرية. وقد واصل السعي إلى العودة إلى الظهور وإلى أن تكون له أهمية عالمية على شبكة الإنترنت وخارجها، بما في ذلك القدرة على تنفيذ عمليات خارجية. وتتابع الفروع الإقليمية للتنظيم استراتيجيتها للتغلغل في مناطق النزاع من خلال استغلال المظالم المحلية، مع إحراز تقدم مثير للقلق في غرب أفريقيا. وتُبرز الصلات المتغيرة فيما بين الجماعات الإرهابية ومع المجرمين الضالعين في الجريمة المنظمة، فضلا عن العدد الكبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين، ضرورة أن تظل الدول الأعضاء يقظة ومتحدة للتصدي لهذا التهديد.

90 - ومن الأهمية بمكان أن تعمل الدول الأعضاء معا لجمع وتأمين وتبادل الأدلة المقبولة لضمان المساءلة، وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية، عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، من أجل دعم حقوق الضحايا وتلبية احتياجاتهم، وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة، والعمل بجدية على معالجة الظروف التي كانت مواتية لظهور تنظيم الدولة الإسلامية. ولا تزال هناك حاجة إلى تضافر الجهود لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الرجال والنساء والأطفال الذين تقطعت بهم السبل، ولا سيما في مناطق النزاع، بما في ذلك في المخيمات ومرافق الاحتجاز في العراق والجمهورية العربية السورية. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن إعادة رعاياها إلى الوطن. وجميع التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء لحماية النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة في قوائم الأمم المتحدة وإعادتهم إلى أوطانهم ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم ينبغي أن تفي بالتزاماتها بموجب أحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، فضلا عن المعايير الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

91 - وستواصل منظومة الأمم المتحدة العمل بعزم على تشجيع الدول الأعضاء ودعمها في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام القانون الدولي المنطبقة. ويحدوني الأمل في أن تغتنم الدول الأعضاء فرصة أسبوع مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، المقرر عقده في الفترة من 29 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2020، بما في ذلك الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وأول مؤتمر عالمي على الإطلاق معني بضحايا الإرهاب، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، للالتقاء وإعادة تأكيد توافق الآراء الدولي على مكافحة الإرهاب في الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بذكرى مرور خمسة وسبعين عاما على تأسيسها.
